تحرك عاجل

توجيه الاتهام إلى عضو برلمان فلسطيني

وجه الجيش الإسرائيلي، في 15 أبريل/نيسان، 12 تهمة ضد عضو البرلمان الفلسطيني خالدة جرار. وسيقوم بالنظر في أهليتها لإخلاء السبيل بكفالة في 29 أبريل/نيسان، ولكنها محتجزة أيضاً بموجب نظام يسمح بالاعتقال إلى أجل غير مسمى دون اتهام ويحول دون الإفراج عنها في انتظار بدء المحاكمة.

إذ تم، في 15 أبريل/نيسان، تأجيل مراجعة أمر التوقيف الإداري لستة أشهر الصادر بحق **خالدة جرار**، حتى 8 مايو/أيار. ووجه المدعي العام العسكري إليها تهماً شملت عضوية منظمة غير قانونية، والمشاركة في احتجاجات والتحريض على اختطاف جنود إسرائيليين. وقال فريق الدفاع عنها إنه ليس ثمة أساس لتهمة التحريض، وأنها مجرد ادعاء كيدي. وطبقاً "للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي صدقت عليه إسرائيل، ينبغي أن يأخذ أي قاض يتولى مراجعة أمر احتجازها بموجب هذه التهم بعين الاعتبار أنه "كقاعدة عامة... لا يجوز توقيف الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة في الحجز". ولكن الادعاء العسكري الإسرائيلي يضمن، باحتجازها بموجب أمر بالاعتقال الإداري، الإبقاء عليها محتجزة، على الأقل، حتى نهاية أية إجراءات للمحاكمة. ولدى تأجيل مراجعة اعتقالها الإداري في 8 أبريل/نيسان حتى 15 أبريل/نيسان، أبلغ الادعاء العسكري القاضي أنه لم يوجه إليها الاتهام نظراً لأن ذلك يؤهلها للخروج بكفالة. ويتكتم الجيش الإسرائيلي على معظم الأدلة التي يسوقها ضد المعتقلين الإداريين، بدعوى الأسباب الأمنية.

وقد أخضعت السلطات الإسرائيلية خالدة جرار لتدابير عقابية لعقود من الزمن. ففي أغسطس/آب 2014، لم تذعن لأمر عسكري بالانتقال من منزلها في رام الله إلى أريحا. كما تخضع لحظر دولي على سفرها وكافحت لأشهر كي تسافر إلى خارج البلاد لإجراء فحوصات طبية تشخيصية لم تكن متوافرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 2010. ولم يعرض عليها أو على فريق الدفاع عنها أبداً أية أدلة تبرر هذه القيود. وفي فبراير/شباط 2015، اختيرت عضواً في لجنة فلسطينية في إطار التحضيرات لتحقيق محتمل من جانب "المحكمة الجنائية الدولية" في الجرائم التي ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وانتخبت عضواً في "المجلس التشريعي الفلسطيني" في 2006 كعضو مرشح عن "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وهي حزب يساري محظور له جناح مسلح. وتشغل منصب نائب رئيس المنظمة غير الحكومية الفلسطينية "الضمير"، التي تعني بالدفاع عن حقوق السجناء.

يرجى الكتابة فوراً بالإنجليزية أو العبرية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات الإسرائيلية إلى إلغاء أمر الاعتقال الإداري الصادر بحق خالدة جرار فوراً، وضمان أن تكون أية مراجعة لاحتجازها متساوقة مع المعايير الدولية، بما في ذلك افتراض الإفراج عنها خلال فترة ما قبل المحاكمة؛

- لحضها على وضع حد لاستخدام الاعتقال الإداري.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 29 مايو/أيار 2015 إلى:

النائب العام العسكري داني عفروني
Military Judge Advocate General
Brigadier General Danny Efroni
Hakirya, Tel Aviv, Israel
Fax: +972 3 569 4526
Email: avi_n@idf.gov.il
Salutation: Dear Judge Advocate General

قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية
Commander of the IDF – West Bank
Major-General Roni Numa
GOC Central Command
Military Post 01149, Battalion 877
Israel Defense Forces, Israel
Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724
Salutation: Dear Major-General Roni Numa

وزير الدفاع موشي يعلون
Minister of Defence
Moshe Ya'alon
Ministry of Defence
37 Kaplan Street, Hakirya
Tel Aviv 61909, Israel
Email: minister @mod.gov.il
pniot@mod.gov.il
Fax: + 972 3 691 6940
Salutation: Dear Minister

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين التالية:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA: 81/15. ولمزيد من المعلومات:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE15/1405/2015/en/

تحرك عاجل
توجيه الاتهام إلى عضو برلمان فلسطيني

معلومات إضافية

أخضعت خالدة جرار لعقود من المضايقات والترهيب على أيدي السلطات الإسرائيلية، التي أعلنت على نحو متكرر بأنها تشكل خطراً أمنياً. وحتى 15 أبريل/نيسان، لم توجه إليها هذه السلطات أي تهمة جنائية. وعند حوالي الساعة الواحدة من فجر 2 أبريل/نيسان، قام عشرات من الجنود بتطويق منزلها في رام الله. ثم قاموا بتفتيش البيت وصادروا حاسوبين محمولين وهاتفاً نقالاً. واقتادوها بعد ذلك إلى مستوطنة "بيت إيل" الإسرائيلية، ومن هناك نقلوها إلى قاعدة عسكرية بالقرب من جبع، في منطقة القدس. وحوالي الساعة 7.30 صباحاً، نقلت إلى مركز احتجاز عوفر، بالقرب من رام الله، وجرى استجوابها، ثم نقلت إلى سجن هشارون في إسرائيل. وفي 8 أبريل/نيسان، أجلت جلسة استماع مخصصة لمراجعة أمر اعتقالها لأسبوع لإتاحة الوقت لمحامييها كي يدرسوا الأدلة المقدمة ضدها. وتضمن ملف الادعاء كذلك أدلة سرية لم يسمح لا لها ولا لمحامييها برؤيتها. وفي 15 أبريل/نيسان، وخلال جلسة استماع لمراجعة أمر اعتقالها، من صلاحية القاضي العسكري فيها إقرار أمر الاعتقال أو تقصير مدته أو إلغائه، وجّه المدعي العام العسكري 12 تهمة ضدها بالعلاقة مع عضوية "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وفي الوقت نفسه، وافق القاضي العسكري على طلب الادعاء الإبقاء عليها قيد الاعتقال الإداري، وأجل المراجعة حتى 8 مايو/أيار. وفي غضون ذلك، ستجري مراجعة لاعتقالها بموجب التهم الاثنتي عشرة في 29 أبريل/نيسان. ويأتي القبض عليها واعتقالها عقب تعيينها في 7 فبراير/شباط 2015 عضواً في "اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية"، التي أنشئت بناء على أوامر الرئيس الفلسطيني عباس، عقب انضمام حكومته إلى "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية". إذ تقدمت فلسطين، في يناير/كانون الثاني 2015، بإعلان وافقت فيه على الولاية القضائية "للمحكمة الجنائية الدولية" بالعلاقة مع الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 13 يونيو/حزيران 2014، ما يشمل النزاعين الأخيرين بين إسرائيل وغزة، في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2014، اللذين قتل فيهما ما يربو على 1,500 مدني فلسطيني في غزة، وستة مدنيين في إسرائيل. وردت إسرائيل على الإعلان الفلسطيني بتجميد عائدات الضرائب المستحقة للسلطات الفلسطينية بقيمة تقارب 127 مليون دولار أمريكي شهرياً. وعلى الرغم من إعلان إسرائيل تحويل بعض المستحقات، استمر النزاع بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بشأن هذه المستحقات المالية.

وكان رئيس "القيادة العسكرية الإسرائيلية الوسطى" قد أصدر "أمر إشراف خاص" لستة أشهر بحق خالدة جرار في أغسطس/آب 2014، استناداً إلى "أسباب أمنية خطيرة تستوجب إصدار. الأمر لحماية أمن المنطقة" دون مسوغات، وتطلب الأمر منها مغادرة منزلها في رام الله وفرض الإقامة الجبرية عليها في أريحا، ما لم تحصل على "تصريح خاص" من السلطات

العسكرية. ولم تتح لها أية تفاصيل بخصوص المعلومات المتوافرة ضدها كي تطعن في القرار قضائياً. بيد أنها لم تنصع للأمر، واتخذت من مجمع "المجلس التشريعي الفلسطيني" في رام الله مقراً لها، وبقيت هناك حتى 16 سبتمبر/أيلول، عندما خفضت مدة الأمر إلى شهر واحد.

وقد عانت خالدة جرار من سلسلة نوبات من ارتفاع كولسترول الدم، وتحتاج إلى علاج وفحوصات للدم كل بضعة أيام بسبب حالتها.

وقد دأبت إسرائيل على استخدام الاعتقال الإداري- الذي فرض ظاهرياً كتدبير استثنائي لاعتقال الأشخاص الذين يشكلون خطراً جسيماً ووشيكاً على الأمن- لسنوات لاعتقال طيف أوسع بكثير من ذلك من الفلسطينيين الذين يفترض أن يقبض عليهم ويوجه إليهم الاتهام ويحاكموا وفقاً لأحكام قوانين العقوبات العادية، أو ضد أشخاص ما كان ينبغي أن يقبض عليهم بأي صورة من الصورة. ويمكن تجديد هذه الأوامر إلى ما لا نهاية، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعض من تحتجزهم إسرائيل من الفلسطينيين قيد الاعتقال الإداري هم سجناء رأي معتقلون لسبب وحيد هو ممارستهم اللاعنفية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وتحتجز إسرائيل نحو 14 عضواً من أعضاء "المجلس التشريعي الفلسطيني"، ثمانية منهم بمقتضى أوامر اعتقال إدارية. وقد تزايد عدد المعتقلين الإداريين بصورة كبيرة منذ مايو/أيار 2014. وفي فبراير/شباط 2015، بلغ عدد المعتقلين الإداريين، طبقاً لتقارير المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "بتسيلم"، 242 معتقلاً.

الاسم: خالدة جرار
نوع الجنس: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 81/15 رقم الوثيقة: MDE 15/1472/2015 تاريخ الإصدار: 17 أبريل/نيسان 2015.